

العبادات . بينما تأتي أحكام الخراج في قسم المعاملات ، وإن كان الأمران معا تضمها بحوث «الأموال» في الإسلام .

ولقد كانت حروب الردة بعد وفاة الرسول ، وتولى أبي بكر مسئولية الخلافة ، من أجل تفريق المرتدين بين الصلاة والزكاة ، ورفضهم أن تتولى الدولة مسئولية جمعها وتوزيعها ، فكانت أول حرب داخلية تخوضها الدولة دفاعاً عن حقّ الفقير في المال . ذلك لأن الزكاة كما جاءت في الحديث الشريف «تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم» ، فالمصدّق - أو عامل الزكاة - يذهب إلى المكان المحدّد له . ويقوم بجمع زكاة أغنيائه ، ويوزعها على فقرائه ، فإذا احتاج أخذ من بيت المال ، وإذا فاض ذهب به إلى بيت المال ، ليكون في خدمة غيرهم من الفقراء . وإذا ما أصابت قحطاً من أقطار الإسلام ضائقةً ، كان على القطر الذي يتوفر فيه فائض أن يبادر بنجدته ، وتنظم الدولة ذلك ، كما حدث في عام الرمادة (المجاعة) في المدينة حين استعانت بمدد من مصر ، على عهد الخليفة الثاني عمر بن الخطاب .

وتتدرج الزكاة من ٢,٥٪ على الأموال التي يحول عليها الحول - أي تفيض عن حاجة صاحبها ونفقته عامّاً كاملاً ، إلى ٢٠٪ في الركاك (أي المعادن) مع تقدير الجهد البشري في تحديد النسبة : فالزراعة التي تعتمد على المطر عليها ١٠٪ بينما التي تعتمد على الجهد في استخراج الماء عليها ٥٪ .

وكان من أدب الإسلام في تحصيل الزكاة أن يدعو العامل الذي يجمعها لمن أخذها منه ، بالزيادة وبالخير . وذلك لأن الزكاة - لغةً - هي النماء ، أي أن ظاهرها أخذ ، وحقيقتها زيادة .

٤ - الصوم :

والصوم كتبه الله على المسلمين وهو عبادة لها نظائرها في الأديان السابقة «كُتِبَ عليكم الصيام كما كُتِبَ على الذين من قبلكم لعلكم تتقون» (٢ : ١٨٣) وهو في شهر رمضان الذي أنزل الله فيه القرآن . وهو في الإسلام للقادر عليه . وهو أساساً تربية وعبادة ذاتية يمتنع فيها الصائم عن طعامه وشرابه ومباشرته لأهله ولا رقيب